

## روسيا تطالب كييف بوقف عقاب جنوب شرقي البلاد

# شتاينماير يشدد على الحوار الوطني في أوكرانيا



الرئيس الأوكراني المعين مستقبلاً شتاينماير

أعرب وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير خلال زيارته العاصمة الأوكرانية كييف أمس عن أمله في أن يساعد الحوار الوطني على تسوية الوضع في أوكرانيا.

وأكد شتاينماير الذي بحث مع الرئيس الأوكراني المعين من قبل البرلمان ألكسندر توروشينوف في انتخابات الرئاسة المقرر أن تجرى في أوكرانيا في 25 الجاري، ومسائل تسهيل نظام السفر بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا، مشيراً إلى أن الاتحاد سيواصل دعمه كييف. ولفت إلى أن المفاوضات الأوروبية أقرت خلال الأسابيع الأخيرة حزمة مساعدات مالية لـأوكرانيا، مضيفاً أنه ينوي التوجه إلى البرلمان الألماني يطلب إضافة بند حول تقديم الدعم المالي لكييف إلى مشروع الموازنة للعام المقبل. وذكر توروشينوف أن البرلمان الأوكراني أصدر 4 قوانين ضرورية لتسهيل نظام السفر مع الاتحاد الأوروبي تخص مكافحة الفساد وحقوق الإنسان.

وفي السياق، أكدت وزارة الخارجية الروسية تاييد بدء منظمة الأمن والتعاون الأوروبي بذل الجهود لتنفيذ «خريطة الطريق» الخاصة بتسوية الأزمة

الأوكرانية. وفي بيان صدر أمس أشارت الوزارة إلى الأهمية البالغة التي يكتسبها وقف العنف لإطلاق عملية التسوية، «ما يتطلب الوقف الفوري للعمليات العقابية التي تجريها كييف في جنوب شرقي أوكرانيا». وتابع بيان الوزارة

قائلاً إنه «يجب فك حصار البلدات وسحب القوات النظامية وغيرها من التشكيلات المسلحة، بما فيها القوات التابعة لتنظيم «القطاع الأيمن» و«المترزة»، إضافة إلى ضرورة الإفراج عن المعتقلين السياسيين، وطالبت الوزارة

كيف بالتوقف عن «تخويف المدنيين باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها»، معولة على أنه في حال قيام كييف بهذه الخطوات فإن ر قادة قوات الدفاع الشعبي في المنطقة سيكونون «مناسباً». وأشار البيان إلى أهمية

البند الوارد في «خريطة الطريق» والذي يخص التحقيق في جميع أعمال العنف في أوكرانيا. وقالت الوزارة إن موسكو تعطي أولوية مطلقة لتنظيم متابعة دولية غير منحازة وشفافة للتحقيقات في مأساة 2 أيار في أوديسا وجميع حوادث الاعتداء المسلح على مدنيين في جنوب شرقي أوكرانيا خلال الأيام الأخيرة. وفي هذا الصدد ناشدت موسكو منظمة الأمن والتعاون الحصول على موافقة كييف على التعاون التام معها في هذه المسألة. وشددت وزارة الخارجية الروسية على أن تنفيذ هذه البنود من «خريطة الطريق» من شأنه أن يوفر ظروفاً مواتية «لإطلاق حوار وطني واسع بمشاركة جميع القوى والإقليم الأوكرانية، يهدف إلى المصالحة والإصلاح الدستوري الشامل المدعو لمنع انزلاق البلاد المتواصل إلى الكارثة».

وكانت وزارة الخارجية الروسية قد أعلنت أن نتائج الاستفتاء في مقاطعة دونيتسك ولوغانسك الأوكرانيين في إشارة واضحة لكييف باتساع الهوة بين السلطة والأقاليم، بل وهي أزمة مؤسسات الدولة الأوكرانية بأسرها.

## «العفو الدولية» تندد ب«انتشار التعذيب»

# يمارس بشكل «طبيعي» إثر الحرب على الإرهاب

البلدان فإن 29 في المئة فقط من الأشخاص المستغلين يدعون استخدام التعذيب.

ورات كايت آن مديرة مكتب منظمة العفو في بريطانيا «أن هذا الدعم مرهق شعبيّة مسلسلات الجنس التلفزيونية التي تتضمن قدراً خاصاً من العنف». وقالت إن «مسلسلات مثل 24 «أوز» و«هوملاند» مجدت التعذيب والبسيسة إلى جيل كامل، لكن هناك فارقاً هاماً بين التجسيد الدرامي للتعذيب الذي يكتره كتاب السيناريوات واستخدامه الفعلي من قبل عملاء حكوميين في قاعات تعذيب».

وتركز منظمة العفو التي فازت بجائزة نوبل للسلام عام 1977 لدورها في مكافحة التعذيب، حملتها الجديدة على خمس دول ترى فيها أن هذه الممارسات منتشرة بصورة خاصة وهي المكسيك والفليبين والمغرب والصحراء الغربية ونيجيريا وأوزبكستان.

غير أنها تؤكد أن التعذيب «جزء من الحياة» في مجمل آسيا، وأنه يمارس «بشكل منهجي» في سورية منذ اندلاع النزاع في هذا البلد بحسب تعبيرها.

وفي أفريقيا، ترى المنظمة أن التشريعات المحلية لم تعالج هذه المسألة بالشكل الصحيح.

وتحدث سليل شيتي عن «المعاملة القاسية تجاه المعتقلين في الولايات المتحدة الذين يودعون زنازات انفرادية من دون نور»، و«استمرار تقاعس» الدول الأوروبية عن التحقيق في مزاعم التواطؤ في التعذيب. ودعت منظمة العفو الحكومات إلى «منع التعذيب من خلال السماح بوصول المحامين والأطباء إلى المعتقلين وإقرار شروط أفضل لتفقد مراكز الاعتقال.

كذلك دعت المنظمة إلى «مضاغة التحقيقات المستقلة في حال الإشتباه بحصول تعذيب لمنع مرتكبيه من الإفلات من قبضة القضاء». وختم سليل شيتي بالقول إن «الحكومات تكثف بوعودها وهذا التكتك بالوعود تسبب بمعاناة فظيعة لملايين الأشخاص».

نددت منظمة العفو الدولية بانتشار التعذيب «على المستوى العالمي»، مشيرة إلى أنه بات يمارس بشكل «طبيعي» إثر الحرب على الإرهاب. وأطلقت المنظمة الحقوقية غير الحكومية التي تتخذ مقرها في لندن أول من أمس حملة جديدة لمدة سنتين تهدف إلى وقف التعذيب. وسجلت منظمة العفو خلال السنوات الخمس الماضية حوادث أعدلان التعذيب في 1471 بلدا بينها 79 دولة هي من البلدان الـ155 الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في كانون الأول 1984.

وكشف تحقيق عالمي شمل 21 ألف شخص في 21 دولة «انتشار مشاعر الخوف من التعذيب على صعيد واسع». إذ أكد 44 في المئة من المستغلين أنهم يخشون التعرض للتعذيب في حال توقيفهم.

وأشارت المنظمة بصورة خاصة إلى أن 36 في المئة من الأشخاص الذين شملهم التحقيق يعتبرون التعذيب أمراً ضرورياً ومقبولاً أحياناً للحصول على معلومات من أجل حماية الشعب».

وقال الأمين العام لمنظمة العفو سليل شيتي خلال مؤتمر صحفي أطلق فيه حملة «أوقفوا التعذيب»: «إن هذه الممارسات باتت شبيهة طبيعية وأصبحت مستخدمة بشكل روتيني»، وأضاف: «منذ قيام المزعومة ضد الإرهاب، بات استخدام التعذيب وحل الأخص في الولايات المتحدة ودوائر نفوذها أمراً طبيعياً تماما». موضحاً أن هذه الظاهرة تلقى تبريرها في «الاعتداءات التي تستهدف الأمن القومي».

ويكشف التحقيق الذي أجراه معهد «غلوب سكان» لاستطلاعات الرأي أن دعم التعذيب على درجات متفاوتة من الشعبية بحسب الدول إذ يصل التأييد له إلى 74 في المئة في الصين والهند. مقابل 12 في المئة فقط في اليونان، و 15 في المئة في الأرجنتين. وفي بريطانيا حيث الخوف من التعذيب هو الأقل انتشاراً بين جميع

وحض بان كي مون قادة طرفي النزاع (رئيس جنوب السودان سلفاكير ميارديت وناييه السابق ريك ماشان) على «العودة إلى بناء الدولة بجمع موانئها ومعالجة أسباب الخلاف ووقف الصراع على السلطة»، مضيفاً أن «الحوار السياسي هو الحل الوحيد». وحذر من أن «استمرار النزاع حتى آخر العام الحالي قد يتسبب بكارثة إنسانية تطول أكثر من نصف سكان جنوب السودان، والبالغ عددهم 12 مليون نسمة»، مشدداً على «الظروف الصعبة

للغاية للجانين داخلياً في جنوب السودان». كما أشار بان كي مون إلى «ضرورة وقف الاتهامات المتبادلة بين أطراف النزاع والسماح بهدنة 30 يوماً لكي يتمكن المزارعون من الحصاد وتجنب مجاعة على الأبواب». كما جدد الدعوة للمجتمع الدولي «بضرورة العمل على تأمين 1.2 بليون دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية بحلول منتصف العام الحالي والذي يقضه حالياً 781 مليون دولار».

## قلق بريطاني من ازدياد الأمراض النفسية بين الجنود في أفغانستان

أعلنت «مؤسسة مكافحة الضغط النفسي لدى الجنود البريطانيين» عن زيادة كبيرة وغير متوقعة بنسبة 57 في المئة في الاضطرابات العقلية والنفسية في صفوف الجنود الذين خدموا ويدعمون في أفغانستان، فيما ازدادت أيضاً الحالات العقلية والنفسية بنسبة 20 في المئة في صفوف الجنود الذين خدموا في العراق على رغم انسحاب القوات البريطانية منه قبل خمس سنوات في عام 2009، وقالت وزارة الدفاع البريطانية إنها تستعد لظهور حالات شبيهة كثيرة بين الجنود في الأسابيع والأشهر المقبلة.

وياتي الكشف عن هذا الأمر قبل سبعة أشهر من انسحاب القوات البريطانية نهائياً من أفغانستان وإنهاء المشاركة البريطانية في الحرب الأفغانية التي استمرت منذ بدايتها قبل 13 عاماً في عام 2001. وبلغ عدد الجنود البريطانيين الذين خدموا في أفغانستان حتى الآن 42 ألف جندي، ما يعني أن احتمالات

الإصابة العقلية والنفسية ستكون كبيرة. وقالت المؤسسة إن عدد الإصابات العقلية والنفسية بين الجنود الذين خدموا في أفغانستان في عام 2013 بلغ 358 حالة، فيما كان عدد الحالات الشبيهة في العام السابق 228 حالة. وما يثير القلق من هذه الظاهرة أن الإصابات العقلية والنفسية تستمر في الظهور حتى بعد انسحاب القوات من ساحات القتال، وذلك بناء على التجربة التي خاضتها القوات البريطانية في العراق والحروب الأخرى.

وقال المدير التنفيذي لمؤسسة مكافحة الضغط النفسي لدى جنود البريطانيين، العميد أندرو كاميرون إن الإصابات العقلية والنفسية لا تظهر بسرعة وتستغرق ملاحظتها وقتاً طويلاً. وأضاف: «على بريطانيا أن تستعد لتزايد عدد الإصابات العقلية والنفسية خلال السنوات المقبلة».

وقال كاميرون: «تظهر الإحصائيات أنه على رغم انسحاب آخر

جندي بريطاني من العراق في عام 2011 وانسحاب الجنود من أفغانستان في نهاية العام الحالي، فإن عدداً كبيراً من قدامى المحاربين الذين خدموا في القوات المسلحة يواصلون المعاناة من الأوهام التي مروا بها في الخطوط الأمامية خلال الفترة التي قضوها في القوات المسلحة».

وأوضح أن هؤلاء الجنود «يوماً وراء يوم يصارعون تلك الجراح النفسية التي غالباً ما تؤدي خلال هذه المعاناة إلى تمزيق العائلات».

وقال كاميرون إن مؤسسة مكافحة الضغط النفسي لدى الجنود البريطانيين ما زالت إلى اليوم تستقبل حالات لقدمى المقاتلين في حربي المالاو التي انتهت في عام 1960 والفولاند التي انتهت في عام 1982، وأن غالبية الإصابات التي تشرف عليها المؤسسة حالياً ويصل عددها إلى 5400 حالة هي لجنود خدموا في العراق، ثم أفغانستان، وإيرلندا الشمالية.

خاصة بمشاركة دولية».

## واشنطن ترفض حكماً قضائياً بكشف النقاب

# عن السجون السرية لـ«سي آي أي»

استأنفت الحكومة الأميركية حكماً قضائياً صدر سابقاً يلزمها بكشف النقاب بشكل كامل عن برنامج السجون السرية لوكالة الاستخبارات المركزية «سي آي أي».

وفي وثيقة من 26 صفحة مؤرخة في 23 نيسان ورفضت السرية عن مضمونها أخيراً، طلب رئيس المدعين العمليين مارك

مارتنز من قاض عسكري في معتقل غوانتانامو الأميركي إعادة النظر في قراره الصادر في 14 نيسان. وفي هذا الحكم، أمر العقيد جيمس بول الحكومة بتسليم كامل المعلومات حول السجون السرية التي احتجز فيها السعودي عبد الرحيم الناشري المتهم بتدبير الاعتداء على المدمرة الأميركية «يو أس اس كول» عام 2000 قبالة اليمن، قبل نقله إلى

غوانتانامو. وتعرض الناشري الذي يواجه عقوبة الإعدام، لاستجوابات عنيفة بين اعتقاله عام 2002 ونقله إلى غوانتانامو في أيلول 2006. كذلك، تعرض العقل المدبر المفترض لاعتداءات 11 أيلول الباكستاني خالد شيخ محمد لـ183 جلسة إيهام بالغرق، فيما خضع 4 متهمين معه يواجهون أيضاً عقوبة القصوى

لأساليب استجواب تعتبر بمثابة تعذيب قبل نقلهم إلى غوانتانامو. ويؤكد محامو المتهمين أنهم لم يحصلوا سوى على معلومات ضئيلة حول الفترة التي كان فيها موكبهم معتقلين لدى «سي آي أي». وفي استنفاه ملف الناشري، طلب الجنرال مارتنز من القاضي انتظار صدور تقرير من مجلس الشيوخ حول برنامج الاعتقال

## مجلس الشيوخ التايلاندي يبحث أزمة البلاد

# مع استمرار الاحتجاجات المناهضة للحكومة

اجتمع مجلس الشيوخ التايلاندي في محاولة جديدة لإيجاد حل للاضطرابات السياسية التي تشهدها البلاد منذ أشهر، وذلك بعد فشل الجلسة في التوصل إلى خطة لحل الأزمة، في غضون ذلك يضغط طرفا الصراع على الجمعية التشريعية الوحيدة التي لا تزال تعمل في البلاد.

وكانت الأزمة الناجمة عن الاحتجاجات المناهضة للحكومة التي بدأت في تشرين الثاني الماضي، الحكومة بالشل إلى حد كبير، وتهدد بركود اقتصاد البلاد، وأشارت أيضاً مخاوف من نشوب حرب أهلية.

وأمرت الأربعاء الماضي بحزل رئيسة الوزراء ينغلاك شيناواترا وتسعة من وزراء حكومتها لإساءة استخدام السلطة، لكن الحكومة ظلت تتولى تصريف الأعمال وتثبيت بامل إجراء الانتخابات يوم 20 تموز المقبل التي من المرجح أن تعيدها للسلطة.

يشار إلى أن مجلس الوزراء عين نهاية الأسبوع نيوانومونغ بونسونغ بيسان نائب شيناواترا رئيساً للوزراء بالوكالة.

وتعد الأزمة أحدث مرحلة في تناقض مستمر منذ عشر سنوات بين المؤسسة الملكية وشقيق ينغلوك رئيس الوزراء الأسبق تاكسين شيناواترا الذي أطاح به الجيش في انقلاب عام 2006.

ومع رفض الجيش التدخل، دعا الجانب المناهض للحكومة مجلس الشيوخ إلى التدخل وإجباراً ما تبقى من حكومة شيناواترا على الاستقالة.

واجتمع المجلس أمس لمحاولة



رغم عزل شيناواترا فقد استمرت التظاهرات

صياغة «خريطة طريق» من دون التوصل لأي نتائج، وسيجتمع المجلس مرة أخرى في محاولة جديدة. يذكر أن شيناواترا كانت حلت مجلس النواب في كانون الأول الماضي لإجراء انتخابات، لكن المعارضة قاطعت الانتخابات، وعطلت النشاط عملية التصويت فأعلن إبطال إجراء الانتخابات لاحقاً. وقال مسؤول المحتجين

الذي تتهمه المعارضة بإدارة الحزب الحاكم من خارج البلاد. وقد حذرت الحكومة التايلاندية الأحد الماضي من تهديد المعارضة بتشكيل حكومة غير منتخبة قد تدفع البلاد إلى دوامة جديدة من أعمال العنف.

ولم يسبح المتظاهرون المناهضون للحكومة الشارع منذ ستة أشهر، وهم يطالبون بتشكيل «مجلس للشعب» غير منتخب يكلف تهاد إلى إقصاء شيناواترا وشقيقها

## أبوجا ترصد موقع الغيتيات المختططات

أعلن مسؤول نيجيري بارز أنه تم تحديد الموقع الذي تحتفظ فيه جماعة بوكو حرام بأكثر من 200 تلميذة نيجيرية واللاتي أثار اختطافهن سخطاً دولياً. في وقت بثت الجماعة شريط فيديو للفتيات المختطفات، وعرضت مبادلتين بسجناء، ما رفضته السلطات النيجيرية.

وقال كاشيم شيتما حاكم ولاية بورنو، التي شهدت عملية الاختطاف، إنه أرسل التقارير التي رصدت موقع الفتيات إلى الجيش للتحقق من صحتها. وشدد على أنه لا يعتقد أن تكون الفتيات قد أخذن عبر الحدود إلى تشاد أو الكاميرون.

وقال الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند خلال زيارة لآذربيجان أمس: «إن من الممكن عقد قمة حول الأمن في غرب أفريقيا هذا السبت في حال موافقة الدول المجاورة لنيجيريا».

وسيحضر القمة حال انعقادها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي. وقال الصعيدي ذاته، نقل تسجيل فيديو عن مسؤول جماعة بوكو حرام قوله إنه مستعد لإطلاق سراح متني تلميذة مقابل الإفراج عن سجناء. ويظهر في شريط الفيديو، الذي تصل مدته إلى 17 دقيقة، نحو مئة فتاة يرتدين النقاب ويصلين في مكان غير معلوم، بينما يتحدث قائد بوكو حرام أبو بكر شياكو.

ورفض وزير الداخلية النيجيري عبودو مرور تبادل سجناء أعضاء في جماعة بوكو حرام مقابل الإفراج عن التلميذات، وقال: «ليس على بوكو حرام والمتطرفين أن يضعوا شروطاً»، ومن غير الوارد تبادل شخص مقابل آخر». وفي رد على سؤال عما إذا كان يرفض مثل هذا الشرط، أجاب الوزير «بالتأكيد».

## الانتخابات الهندية: استطلاعات الرأي

# تشير إلى فوز نارندرا مودي

تشير استطلاعات آراء الناخبين عقب التصويت إلى اتجاه نارندرا مودي رئيس حزب باهارتيا جاناتا (حزب الشعب الهندي) المعارض إلى حسم الانتخابات العامة في الهند.

لكن محللين حذروا من أن نتائج تلك الاستطلاعات لم تكن دقيقة حديثاً. ويواجه مودي منافسة قوية مع حزب المؤتمر الحاكم.

وعلقت مراكز الاقتراع أول من أمس إذ صوت الناخبون الهنود في اليوم الأخير من الانتخابات العامة الضخمة التي تشهدا البلاد، والتي تعد أكثر انتخابات في العالم. ومن المقرر أن يبدأ فرز الأصوات في 16 أيار الجاري، إذ جرى التصويت الاثنين على 40 مقعداً في ولايات يوتار، براديش، وبيهار، وغرب البنغال.

كانت الانتخابات الماراثونية بدأت في الهند في السابع من نيسان الماضي، وأجريت على تسع مراحل لأسباب أمنية ولوجيستية.

وبدأت المرحلة التاسعة من الانتخابات العامة في الهند، في السابع وعبر رامافاتي (93 سنة) من سكان المدينة عن تقاؤه، قائلاً: «فاراناسي ستشهد أخيراً بعض التغيير والتنمية، وأنا مسرور لأنني ما زالت على قيد

الحياة حتى هذا اليوم». وقالت إحدى السيدات لـ«بي بي سي» إنها أعطت صوتها للشخص الذي سيلجأ التنمية والتقدم، وأضافت: «إن القضايا الرئيسية تتمثل في التضخم والفساد والبطالة». ويخوض مسؤول المعارضة مودي معركة حامية في المدينة، أشعلها منافسه أرفيندي كيجرول رئيس حزب آيام دامى (أنسان عادي) المحارب للفساد، الذي يمتلك أعداداً غفيرة من المظلوين أدارت حملته الانتخابية بطرق أبواب التخبين. ويتنافس 42 مرشحاً للفرز بالمقعد، من بينهم أجاي راي من حزب المؤتمر الحاكم. وشهدت المدينة التاريخية حملات سياسية حامية لم تشهدها طوال عقود مضت. ويشير مراقبون إلى أن هذه على ما يبدو أبرز المعارك التي شهدتها الانتخابات الهندية، فكل المسؤولين السياسيين في أحزاب باهارتيا جاناتا والمؤتمر وحزب آيام آدمي، نظمو حملات انتخابية هنا لدعم مرشحيهم خلال الأسابيع الماضية.



النساء اشرترك بكثافة في الانتخابات